"منهج الشيخ أحمد شاكر في تعقباته، وقيمتها العلمية"

إعداد الباحث/

مؤمن توفيق محمد

المعيد بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب – جامعة المنيا

مقدمة

الحمد لله الذي استدرك بالتوبة ذنوبنا, وكشف بالرحمة غمومنا, وصفح عن جرمنا بعد جهلنا, وأحسن إلينا في جميع أحوالنا. والصَّلاة والسَّلام على من أكمل الله به الدين, وأتم به النعمة, وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد حظيت السنة النبوية المشرَّفة بخدمة دينها ورعاية الأئمة الأعلام سلفًا وخلفًا ونالت من جُهدهم وعنايتهم قديمًا وحديثًا, فقاموا بجمعها, وشرحها, وتهذيبها وترتيبها لِمَا للسنة من مكانة سامية, وأهمية بالغة في تقرير القواعد والتشريعات.

ولما أمرنا الله تبارك وتعالي بالنظر والتفكر, وذم قومًا قلدوا واتبعوا أسلافهم من غير علم ولا تدبر, وكان الخطأ والسهو لا ينفك عن طبيعة الأنام؛ فقد أصبح لزامًا علي المتأخرين من أهل العلم أن يُنَبهوا علي ما وقع فيه المتقدم من أخطاء وأوهام.

فدرج العلماء علي تكميل مصنفات من سبقهم؛ إما بالتذليل والإستدراك, أو ببيان الأوهام ونحوها, علي اختلاف مناهجهم في تدوين ذلك, إيمانا منهم بأن العلمَ رَحِمُ بين أهله, ويقينا بخطأ المقولة المشهورة:" لم يترك الأَوَل للأخر شيئًا"[1], وصواب ما قاله حبيب بن أوس الطائي[2]:

لا زلتُ من شكري في خلَة لابسها ذو سلبٍ فاخر

يقولُ من تَقَرعُ أسماعَهُ كم تركَ الأول للأخرِ

ولا لوم علي العلماء في ذلك, لأن الله تعالي أبي الكمال إلا لكتابه العزيز, ومنع العصمة إلا لرسوله الكريم ﷺ وكل من سواه يؤخذ منه ويرد عليه, وكل كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب, وقشر ولباب. ومن ثَمَ فلا يكون النقد, أو التعقب إنتقاصًا من رفعة قدر العلماء, ولا تقليلًا من سمو مكانتهم, وإنما هو تنقية لمصنفاتهم, وتنزيه لها عما اعتراها من زلل, أو خطأ, فلا يستقر من العلم إلا الصحيح, ولا يلتبس الخطأ بالصواب, ويقول الحافظ بن ماكولا في التنبيه علي أخطاء العلماء:" وخشيت أَن تبقى هَذِه الأوهام فِي كتبهمْ فيظن من يراها أَنَّهَا الصَّحِيح وَيتبع أَمرهم فِيهَا فيضل من حَيْثُ طلب الْهِدَايَة ويزل من جِهَة مَا أَرَادَ الاستثبات"[3].

وكم لهذه الكتب من فضل في حل إشكال, أو بيان إنفعالٍ وإهمالٍ, أو إيضاح وَهَم وإبهام, كما عبر الذهبي.

وقد سلك الشيخ أحمد شاكر نهج العلماء في نقد الأخطاء وتصويبها, والتنبيه علي الأوهام وإصلاحها, لما تمتع به من سعة للعلم والإطلاع, والقدرة علي الموازنة والمناظرة, فوقع له كثيرُ من التعقبات القيمة النافعة علي بعض أقوال أهل العلم والفضل, فرأيتُ أنه من الضرورة إظهار وبيان منهجه في هذه التعقبات ودراستها دراسة حديثية علي أسس علمية, فكانت هذه الدراسة بعنوان:

"منهج الشيخ أحمد شاكر في تعقباته، وقيمتها العلمية"

حاولت فيها الوقوف علي منهج الشيخ في تعقباته, وبيان ما صح منها وتأكيده, والتنبيه علي ما لم يصح بالأدلة والبراهين, جاعلًا الإنصاف منهجي قدر ما استطعت, مقتديًا بقول الله تعالي { وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل }[4].

وجاء بعنوان : "منهج الشيخ أحمد شاكر في تعقباته، وقيمتها العلمية":

واشتمل علي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ألفاظ التعقب عند الشيخ أحمد شاكر.

المبحث الثاني: منهج الشيخ أحمد شاكر في تعقباته.

المبحث الثالث : القيمة العلمية لتعقبات الشيخ أحمد شاكر.

المبحث الأول: ألفاظ التعقب عند الشيخ أحمد شاكر

تعددت مصطلحات وألفاظ الشيخ أحمد شاكر في تعقباته على العلماء بين ألفاظ صريحة واضحة، ينص فيها على خطأ القول المتعقب عليه، أو ينبه على وهمه، أو مجانبته للصواب، وغيره مما يدل دلالة ظاهرة على التعقب، وألفاظ غير صريحة تحمل تعقبا غير مباشر، كأن يذكر القول المتعقب عليه ويتبعه بما يضعه، أو يبين بأن الصواب غيره، وكذا بعض الألفاظ والأساليب التي تحمل التعقب بصيغة غير مباشرة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1- ألفاظ صريحة في التعقب:

أولا: ألفاظ تدل على تخطئة القول المتعقب عليه، وعدم صحته:

أحيانا يتعقب الشيخ على غيره بلفظ يفيد وقوعه في الخطأ، ومن ذلك قول الشيخ أحمد شاكر في تعقبه على الحافظ ابن حجر في عزوه لبعض الأحاديث: "وأخطأ الحافظ في التهذيب[5] فنقل كلام الترمذي الآتي في "حصين بن عمر" وجعله في عبد الله هذا"[6].

وكذلك تعقبه على الترمذي بقوله: "وأنا أرجح أن رأي الترمذي ومن تبعه خطأ" [7].

ثانيا: ألفاظ تدل على الغفلة والوهم، والسهو والقصور:

أ– كثيرا ما يستخدم الشيخ أحمد شاكر ألفاظا تدل على الوهم، ومن ذلك تعقبه على ابن كثير (رحمه الله)، يقول الشيخ أحمد شاكر: "ونقله الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد والسنن[8]، عن روايتي المسند، هذه والرواية: 10854. ولكن الحافظ ابن كثير وهم فيه وهمًا شديدًا، فلم يذكره في أحاديث "نافع بن جُبير بن مطعم عن أبي هريرة"، ص: 385 – 386. بل ذكره في "الكنى" تحت عنوان: "أبو عبد الله ختن زيد بن الزبان عنه"!! وهو انتقال نظر منه رحمه الله"[9].

ب– كذلك بعض الألفاظ التي تدل على الغفلة، والذهول، ومن ذلك تعقبه على الذهبي، يقول الشيخ أحمد شاكر: "إسناده صحيح، ورواه البخاري[10] عن على بن المديني عن أبي النضر بهذا الإسناد. ورواه الحاكم في المستدرك[11] من طريق الحرث بن أبي أسامة عن أبي النضر، به، وصححه، ورواه قبله ص 350 من طريق الدراوردي عن عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر وقال: "صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

ووافقه الذهبي، ومن عجب أنه لم يعقب عليه بأن البخاري خرجه، ولعله نسي![12].

ج– **كذلك ألفاظه التي تدل على السهو، والقصور، والتساهل،** ومنه تعقبه على المباركفوري، يقول الشيخ أحمد شاكر: "وقد نسب المباركفوري شارح الترمذي، هذا الحديث من رواية عائشة وأبي هريرة –إلى الشيخين. وأنا أراه واهمًا في ذلك أو متساهلاً– فإني لم أجده على هذا النحو في الصحيحين، ولا في سائر الكتب الستة، من حديث أبي هريرة [13].

ثالثًا: ألفاظ تدل على ضعف القول المتعقب عليه بأنه فيه نظر:

قد أكثر الشيخ أحمد شاكر من تعقبه بقوله فيه نظر، فيُورد القول المتعقب عليه ثم يبين أن فيه نظر، ولا يسلم من الطعن، ومن ذلك قوله: "إسناده صحيح، في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له"[14].

رابعاً: ألفاظ تدل على الزعم والادعاء:

فقد استعمل الشيخ أحمد شاكر بعض الألفاظ التي تدل على أن القول المتعقب عليه مزعوم، أو أنه مجرد دعوي لا دليل عليها، ومن ذلك معقبه على ابن حزم، يقول الشيخ أحمد شاكر: "وفى التهذيب أن ابن حزم أفرط في الملل والنحل فزعم أن هذا الحديث مكذوب، وأن هذا من أشنع ما وقع لابن حزم، وقد صدق، فإنها سقطة عالم، رحمه الله[15].

خامساً: ألفاظ تدل على أن قول المتعقب عليه بأنه غير جيد:

من الفاظ التعقب عند الشيخ أحمد شاكر أن يُورد القول المتعقب عليه، ثم يتعقبه بأنه غير جيد، ومن ذلك تعقبه على قاضي الملك المدراسي، يقول الشيخ أحمد شاكر: " وقد استدركه قاضي الملك المدراسي في ذيل القول المسدد[16]، وأطال القول فيه، وتكلف فب بعض ما قال، حمي لقد قال في ابن أبي فروة: تكلموا فيه لكن لم يتهم بالكذب، وهذا غير جيد، فإن اسحاق اتهم بالكذب"[17].

2- ألفاظ غير صريحة في التعقب:

أ- التعقب باستخدام التعجب، سواء بالأسلوب، أو النص:

في بعض التعقبات يستخدم الشيخ أحمد شاكر أسلوب التعجب، لإظهار تعجبه من القول المتعقب عليه، أو أن ينص على أن هذا القول من العجائب، ومثاله: تعقبه على المنذري

والهيثمي، يقول الشيخ أحمد شاكر: "ومن عجب أن المنذري والهيثمي ذكراه بلفظ الرواية التي عقب هذه، وفي إسنادها رجل مبهم!، وفي هذا شيء من التساهل[18].

ب- **ألفاظ تدل علي خفاء الصواب عن المتعقب عليه:**

أحياناً يتعقب الشيخ أحمد شاكر علي بعض الآئمة ما يخفي عنهم من أقوال في المسألة, مثل قوله في إسناده بحث, وقوله أخشي أن يكون هذا تخليطاً.

مثال: تعقب الشيخ أحمد شاكر بلفظ في إسناده بحث : قال الشيخ:" في إسناده بحث، والظاهر عندي أن إسناده ضعيف"[19].

مثال: تعقب الشيخ أحمد شاكر بلفظ أخشي أن يكون هذا تخليطاً: قال الشيخ :" وأنا أخشى أن يكون هذا تخليطا من الحاكم، تبعه فيه الذهبي"[20] .

كانت تلك أبرز مصطلحات الشيخ أحمد شاكر في تعقباته علي العلماء, مما يدلُ علي ثراء لغته, وحسن بيانه.

المبحث الثاني: منهج الشيخ أحمد شاكر في تعقباته

لقد كان للشيخ أحمد شاكر حظ وافر من معايشة العلماء في كتبهم، وموازنته بين آرائهم، أكسبه القدرة على أن يسلك نهجهم في نقد الأقوال وتصويبها، والتنبيه على الأخطاء وإصلاحها، فليس من السهل على أحد أن يخوض غمار المناظرة والمناقشة والنقد والتعقيب إلا إذا كان لديه من الخبرة والمثابرة والمطالعة ما يُمَكنه من ذلك، فالتعقب من الفنون الشاقة، والطرق الوعرة التي قلما يسطع فيها نجم أحد، وقد كان للشيخ أحمد شاكر في تعقباته منهج قويم، يتميز بالأصالة، والدقة، والأمانة, ويعتمد على الدليل الصحيح، والقواعد المعروفة

المألوفة, بعيدا عن الشذوذ والغرابة, مما يدل على غزارة علمه, ونباهة عقله, وجلالة قدره, ومحاسن خلقه, ويمكن الإشارة إلى بعض ملامح هذا المنهج من خلال الأمور التالية:

أولاً: الاعتماد على القواعد الحديثية، والأصول الشرعية في تعقباته:

يبني الشيخ أحمد شاكر تعقباته على ما تقرر من قواعد وأصول عند اهل العلم, أو قواعد وضعها هو لنفسه فتبعها هو في تعقباته, فيتعقب غيره عند مخالفته لهذه القواعد, أو يُبرر تعقبه بموافقته لأصول أهل العلم, وقواعدهم, ومن ذلك قوله: "حديث: تخرج الدابة ومعها عصا موسى عليه السلام، وخاتم سليمان عليه السلام، فتَخْطم الكافر، قال عفان: أنف الكافر، بالخاتم، وتجلو وجه المؤمن بالعصا، حيتَ إن أهل الخوان ليجتمعون على خوانهم، فيقول هذا: يا مؤمن، ويقول هذا: يا كافر.

قال الشيخ أحمد شاكر: "إسناده صحيح, أوس بن خالد تابعي حجازي، ترجمه البخاري في الكبير[21]..... وترجمه ابن أبي حاتم[22]، ثم لم يذكر هو ولا البخاري فيه جرحا....."[23].

وهنا نري الشيخ حكم على الحديث بالرجوع إلى القواعد الحديثية، ومن هذه القواعد "سكوت البخاري أو ابن أبي حاتم الرازي عن الراوي –جرحًا أو تعديلاً– توثيق له.

فلقد تتبعت مصدر هذه القاعدة فلم أقف على أصل قديم صريح لها, ثم بدا لي بعد التحقيق والدراسة أن اول من صرح بها هو: العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي الحنفي (ت 1394هـ), فقد ذكر هذه القاعدة في مقدمة كتابه " إعلاء السنن ", قال:

"كل من ذكره البخاري في تواريخه, ولم يطعن فيه, فهو ثقة"[24].

وقال أيضا: "سكوت البخاري أو ابن أبي حاتم عن الجرح في الراوي توثيق له"[25]

وقال أيضا "سكوت أبي زرعة أو أبي حاتم عن الجرح في الراوي توثيق له"[26].

وسأتكلم بإذن الله عن هذه القاعدة بشيء من الوضوح في المآخذ علي الشيخ أحمد شاكر.

ثانيًا: ينقل النص المُتَعَقب عليه, ويذكر قائله, ويعزوه إلى موضعه, ويُتبعه بلفظ التعقب:

من منهج الشيخ في غالب تعقباته أن ينقل النص المراد تعقبه, ويعزوه إلى الكتاب الذي جاء فيه, ويذكر قائله, ثم يتبعه بلفظه الذي يدل على تعقبه, وهذا المنهج إنما يدل على سعة العلم, وقوة الذهن, وكثرة الاطلاع على المصنفات.

ومن أمثلة ذلك قوله:" حديث على بن طلق روى منه أبو داود نقض الوضوء فقط 1:83، 384 من طريق جرير ابن عبد الحميد عن عاصم الأحول بهذا الإسناد. وروى البيهقى منه النهى عن إتيان النساء في أدبارهن 7: 198 من طريق سفيان عن عاصم الأحول. وفى تفسير ابن كثير 1: 519: "قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن عاصم عن عيسى بن حطان عن مسلم بن سلام عن على بن طلق قال: نهى رسول الله ﷺ أن يؤتى النساء في أدبارهن، فإن الله لا يستحي من الحق، وأخرجه أحمد أيضا عن أبي معاوية، وأبو عيسى الترمذي من طريق أبي معاوية، عن عاصم الأحول، به، وفيه زيادة، وقال: هو حديث حسن. ومن الناس من يورد هذا الحديث في مسند على بن أبي طالب، كما وقع في مسند الإمام أحمد بن حنبل، والصحيح أنه على بن طلق". وهكذا وافق الحافظ ابن كثير رأى الترمذي في أن عليا في هذا الإسناد هو ابن طلق، لأنه ذكر فيه من غير نسب، فلم ينص على أنه هذا أو ذاك. وأنا أرجح أن رأي الترمذي ومن تبعه خطأ، لأنه من المستبعد جدا أن يخفى مثل هذا على الإمام أحمد وابنه عبد الله، ولأن على بن طلق اشتبه أمره على البخاري، فظن أنه شخص آخر غير "طلق بن على اليمامى" فلم يعرف له غير هذا الحديث.

كذلك في تعقبه على الهيثمي, قال الشيخ: إسناده صحيح، وهو في مجمع الزوائد[27]، وقال: "رواه أحمد، وفيه ابن إسحق، وهو مدلس، وهو ثقة، وبقية رجاله رجال الصحيح". وهذا تعليل غير دقيق ولا جيد، فابن إسحق صرح هنا بالسماع من نافع، فزالت شبهة التدليس إن كان لها أصل!، وما أدري أنسي الحافظ الهيثمي أم سها عند مراجعة الإسناد؟!، وفي لفظ الحديث في الزوائد المطبوع سقط قول ابن عمر في أوله "أما أنا"، وهو ثابت في الأصول هنا"[28].

ثالثاً: مناقشة الأقوال التي يتعقبها, وبيان وجه التعقب:

الشيخ أحمد شاكر في تعقباته يُناقش القول الذي يتعقبه, ويُبين علة التعقب وسببه, وهذا يدل على أن تعقباته لا تأتي من فراغ, وإنما يبينها على أدلة, ووقائع, وأسباب, يراها كافية لرد القول الذي يتعقبه, بعيدا عن الهوي والتعصب, وهذه السِمة المنهجية تكاد توجد في كل تعقبات الشيخ أحمد شاكر, لما حظي به من رؤية نقدية, وقدرة على المناظرة والمناقشة.

والأمثلة على ذلك كثير, ومنها تعقبه على الحافظ, قال الشيخ: "إسناده ضعيف، حصين بن عمر الأحمسي: ضعيف جداً، رماه أحمد بالكذب، وقال البخاري والساجي وأبو زرعة: منكر الحديث. عبد الله بن عبد الله بن الأسود: قال أبو حاتم: شيخ كوفي محله الصدق، وأخطأ الحافظ في التهذيب 5: 280 فنقل كلام الترمذي الآتي في "حصين بن عمر" وجعله في عبد الله هذا. مخارق الأحمسي: كوفي ثقة. والحديث رواه الترمذي 4: 276 وقال: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي عن مخارق، وليس حصين عند أهل الحديث بذاك القوي". وهذا الحديث مما وجده عبد الله بن أحمد بخط أبيه ولم يسمعه منه، فأثبته في المسند، ولعل أحمد ترك قراءته في المسند لهذا الضعف الشديد الذي تراه"[29].

رابعًا: يجمع بين أكثر من عالم في تعقب واحد:

في كثير من تعقباته يجمع الشيخ بين مجموعة من العلماء, فيتعقبهم جميعًا, ومثاله تعقبه على المنذري والهيثمي, قال الشيخ: "والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد 1: 325 – 326، وقال: "رواه أحمد والطبراني في الكبير والبزار... ورجاله رجال الصحيح". وكذلك ذكره المنذري في الترغيب والترهيب[30]وقال: "رواه أحمد بإسناد صحيح". ومن عجب أن المنذري والهيثمي ذكراه بلفظ الرواية التي عقب هذه، وفي إسنادها رجل مبهم!، وفي هذا شيء من التساهل، وإن كانت تلك الرواية صحيحة باعتبار أن الرجل المبهم في إسنادها عرف من هذه الرواية أنه هو مجاهد. قوله " مدّ صوته: قال ابن الأثير: "المدّ: القَدْر، يريد قدر الذنوب. أي يغفر له ذلك إلى منتهى مدّ صوته. وهو تمثيل لسعة المغفرة. كقوله الآخر: لو لقيتني بقراب الأرض خطايا لقيتك بها مغفرة. ويروى: مدى صوته، وسيجيء".

خامسًا: يعتمد –أحيانا– على تعقبات غيره, ويستدل بها على تعقبه.

يذكر الشيخ أحمد شاكر في بعض الأحيان من سبقه إلى تعقب القول الذي يتعقبه, فيحتج به, أو يُوافقه.

قال الشيخ: "إسناده صحيح، وهو في جامع المسانيد والسنن لابن كثير[31]. وفيه "حدثنا محمَّد بن مسلمة"، بدل "عن".

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد[32]، وقال: "رواه أحمد، وفيه محمَّد بن أبي سلمة الأنصاري، قال الذهبي: روى عنه عباس، ولا يعرفان. قلت [القائل الهيثمي]: أما عباس، فهو: عباس بن عبد الرحمن ابن ميناء، روى عنه ابن جُريج، كما روى عنه في السند، وجماعة، وروى له ابن ماجة، وأبو داود في المراسيل. ووثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد"! كذا قال الهيثمي, وهو يقلد في ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[33]" كما سنذكر، إن شاء الله. ثم فيما

قال خطأ ناسخ أو طابع. أما كلام الذهبي، فإنه في الميزان 3: 136، قال: "محمَّد بن مسلمة الأنصاري: تابعي، روى عن أبي هريرة. وعنه رجل اسمه عباس، لا يعرفان"، ونقله الحافظ في لسان الميزان، وتعقبه بنحو مما قال الهيثمي. ولم يذكر الذهبي شيئًا في ترجمة "عباس"[34].

سادسًا: التماس العذر – أحيانا – للمتَعَقب عليه:

في بعض التعقبات نجد الشيخ يلتمس العُذر بصورة ضمنية لمن يتعقبه, وهذا إنما يدل على تواضعه, وحُسن خُلقه, ومن ذلك قوله: "وحقًا لقد أخطأ السيوطي أو قصر في نسبة حديث ابن عمرو ابن العاصي للطبراني وحده، فقد رواه أحمد هنا كما ترى. فما أدري لعل السيوطي نقل من كتب تنقل عن المسند، ولم ينقل عنه مباشرة، إذن لعرف أنه في مسند "ابن عمرو"، لا في مسند "ابن عمر". والمناوي وقع في ضيق العطن الذي وقع فيه السيوطي!. ثم لا أدري أيضاً: أصحيح ما نقله عن البيهقي أنه روى حديث "ابن عمرو" عقب حديث "ابن عمر"، ورآهما المناوي فيه بنفسه، أم نقل هو أيضاً عن كتب أخرى فيها تحريف اسم الصحابي، فاخطأ تبعاً لها؟!"[35].

المبحث الثالث:

القيمة العلمية لتعقبات الشيخ أحمد شاكر

لقد تمتع الشيخ أحمد شاكر بحافظة قوية, وفهم حاد, وتميز بنظر ثاقب, وعقل ناقد, بالإضافة إلى حرصه الشديد على كثرة الاطلاع والمثابرة, ومداومة التعلم والمذاكرة, كل هذا جعل منه عالما جليلا, وناقدا بصيرا, استطاع أن يُميز بين الأقوال, ويناقش الأدلة, ويرجحُ بين الآراء, معتمدا على الدليل العلمي, والفهم السليم, فكثُرَت نقوله عن العلماء – كغيره من المصنفين– لكنه كان لا يضع قولا في كتابه إلا بعد أن يعرضه على معايير النقد التي يمتلكها,

فما كان سليما عنده قَبِلَه وأثني عليه, فإن كان يحتاج إلى بيان بينه, وإن كان فيه وهم أو زلل وضحه, ومن هنا جاءت أهمية تعقبات الشيخ على غيره من العلماء, فما كانت تعقباته عن هوي, أو تعصب, وإنما كانت نابعة من رغبة صادقة في تنقية المصنفات من الخطأ والزلل, والتنبيه على مواضع الوهم والسهو؛ لبيان الحق وتوضيحه, وكشف الباطل والتحذير منه.

تظهر أهمية تعقبات الشيخ أحمد شاكر على العلماء من خلال بعض الأمور, ومن أهمها:

أولاً: تعتمد تعقبات الشيخ على الأدلة العلمية, واحترام القواعد العامة التي اصطلح عليها العلماء:

جاءت تعقبات الشيخ معبرة عن اجتهاده في نقل أقوال العلماء, والترجيح بينها, ولم تُهمل أقوالهم, أو تخالفها من غير دليل, ومن ثَم كان اعتماد الشيخ في تعقباته على القواعد والأصول العامة التي اتفق عليها العلماء, فلم تكن تعقباته من غير دليل قوي- في غالب الأحيان- حيث كانت القواعد هي مرجع الشيخ عند الاختلاف مع الأئمة, وهذا يظهر جليا في مناقشات الإمام لمن يتعقبه, وأدلته التي يحتج بها.

ومن هنا تظهر أهمية تلك التعقبات, وجديتها, فلم يكن الشيخ كأحد الباحثين الذين يتعقبون كبار الأئمة لقلة علم, أو سوء فهم, أو عدم مبالاة بعظيم قدر هؤلاء الأئمة, وطول باعهم, وحسن فهمهم.

ثانيًا: تعقبات الشيخ تتسم بالموضوعية, وأصول المناظرة:

إن الناظر في تعقبات الشيخ أحمد شاكر يجد فيها مثالا للنقاش العلمي, والمحاورة الهادئة الهادفة, التي تعتمد على حُسن البيان, وقوة الحجة, وأصالة الدليل, فالشيخ لا يتعصب لرأي على آخر من غير دليل يؤيده, ولا يستخدم من الألفاظ ما تنفر من النفوس, وإنما كانت

تعقباته بمثابة المناقشات والردود بين العلماء, مع كامل التقدير والاحترام, فهو لا يتعقب الأفراد, وإنما يتعقب قولهم, وآرائهم.

كذلك تميزت تعقبات الشيخ بكثرة الحجج والبراهين التي يعتمدها في التعقب على غيره, ومن ذلك أنه يبرر تعقبه بأكثر من وجه, ويبرهن عليه بأكثر من دليل.

ثالثًا: تعبر تعقبات الشيخ عن الاجتهاد السائغ, ونبذ التقليد, من غير إهمال لآراء الأئمة:

إذا كان الاجتهاد واجبا في الوقائع الفقهية المستحدثة, ولفهم الآيات والأحاديث النبوية, وكذلك اجتهادات العلماء في التمييز بين الصحيح والضعيف من الأثار, فكذلك من الاجتهاد السائغ الواجب التنبيه على أخطاء العلماء في كتبهم فلا معصوم من الخطأ, وهذا هو منهج جميع الأئمة قديما وحديثا, وقد أوجبه بعضهم على المجتهدين من أهل العلم.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: "ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية, ومن يغلط في الرأي والفتيا, ومن يغلط في الزهد والعبادة, وإن كان المخطئُ المجتهد مغفورا له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده, فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله "(36).

ولذا كان منهج الشيخ أحمد شاكر أنه لا يسكت على ما يقع تحت بصره من خطأ, وهو في ذلك يناشد الدليل حيث كان, ويدور مع الحق حيث وُجد, فإذا ما خالف غيره الصواب- كما يراه الشيخ ويستدل عليه – نبه عليه, وحذر منه.

وإذا كان الشيخ يسلك طريق الاجتهاد والنظر في المسائل المختلف فيها إلا انه لا يُهمِل قول الأئمة ويطرحه جانبا, ولكنه يعمل بقول المتقدمين ولا يخالفهم إلا إذا تبين له الخطأ جليا.

نستخلص مما سبق أن تعقبات الشيخ أحمد شاكر ليست عن قصد المخالفة للأئمة, أو حُب التخطئة لهم, أو طرح أقوالهم, ولكنها بُغية الحق, ودفع الوَهم والخطأ.

رابعا: تساهم تعقباته في إزالة اللبس، ودفع الوَهم الذي يقع في عبارات بعض العلماء:

ترجع القيمة العلمية للتعقبات أنها تُصحح الخطأ, وتدفع الوَهم, وترفع اللبس, وغيره, ولهذا يقول الحافظ ابن مَاكُولا[37] في تنبيه على أخطاء العلماء: " خشيت أن تبقي هذه الأوهام في كتبهم- العلماء- فيظن من يراها أَنَهَا الصحيح, ويتبع امرهم فيها, فيضل من حيث طلب الهداية, ويزل من جهة ما أراد الاستثبات "[38].

وقد يتناقل طلاب العلم هذه الأخطاء والأوهام, دون علم بخطئها, لاسيما اننا في عصر نَدُر فيه الاجتهاد والتنقيب, وكثر فيه النقل والتقليد, فكان من الجيد أن يُنبه الشيخ أحمد شاكر على مثل هذه الأخطاء حتى لا يقع فيها طلاب العلم من ليس لهم باع في التحقيق.

فهرس المصادر والمراجع

1- تعقبات الشيخ أحمد شاكر في شرحه علي الإمام الترمذي, للباحث: عبدالرحمن سعيد أحمد حافظ, إشراف: أ.د / عبد المجيد محمود عبد المجيد, رسالة ماجستير, جامعة القاهرة, كلية دار العلوم, قسم الشريعة الإسلامية, 2016.

2- الأحاديث التي حكم عليها الشيخ أحمد شاكر في حاشيته علي " سنن الترمذي" عرضًا ومناقشَةً, للباحثة: زينب بنت علي بن محمد السعوي,إشراف: الشيخ الدكتور/ محمد بن عبدالعزيز الفراج, رسالة ماجستير في الحديث وعلومه, السعودية, جامعة القصيم, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, 2014-2015.

وبناءًا علي هذه الرسالتين لم أتطرق لتعقبات الشيخ علي سنن الترمذي, بل جمعت تعقباته في باقي الكتب التي حققها الشيخ.

3- منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص, إعداد, أشرف عبد المقصود عبد الرحيم, إشراف, أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم, رسالة دكتوراه, وقد قام الباحث بعمل ترجمة للشيخ أحمد شاكر, ونشر معلومات عن الشيخ تنشر لأول مرة, فأفدت منها كثيرًا في باب الترجمة للشيخ أحمد شاكر.

4- العلامة أحمد محمد شاكر وجهوده في الدعوة والإصلاح خلال القرن الماضي(1309هـ) إلي (1377هـ) إعداد أبي العلا بن راشد بن أبي العلا الراشد, رسالة ماجستير, في جامعة المدينة العالمية.

5- معالم منهج الشيخ أحمد محمد شاكر في نقد الحديث, متولي البراجيلي, رسالة ماجستير, كلية دار العلوم, القاهرة, تكلم فيها الباحث عن منهج الشيخ في نقد متون الحديث, وذكر فيها نماذج من الأحاديث التي درسها الشيخ في مختلف كتبه التي حققها.

6- العلامة الشيخ أحمد شاكر, وجهوده في السنة المطهرة, للباحث علاء عنتر, إشراف: مروان محمد مصطفي, رسالة ماجستير, كلية أول الدين جامعة الأزهر, 1412هـ, 1992م, وتعد من أوائل الدراسات عن الشيخ أحمد شاكر حيث ترجم الباحث للشيخ أحمد شاكر ترجمة موسعة, ثم تكلم عن جهود الشيخ في علم الحديث, دراية ورواية, وجهود الشيخ في بقية أعماله, ولم يتعرض لأي تعقبات تخص الشيخ في أي كتب حققها.

7- تهذيب التهذيب, أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند,الطبعة: الطبعة الأولى.

8- مسند الإمام أحمد بن حنبل, أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ), ت: أحمد محمد شاكر, دار الحديث - القاهرة, الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م.

9- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن, أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ), ت: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش, دار

خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة, الطبعة: الثانية، 1419 هـ - 1998 م.

10- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري, محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي, ت: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي), الطبعة: الأولى، 1422هـ.

11- المستدرك على الصحيحين, أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ), دار التأصيل, الطبعة: الأولى، 1435 – 2014.

12- ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد, قاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين المدارسي الهندي الشافعي (المتوفى: 1280هـ), مكتبة ابن تيمية – القاهرة, الطبعة: الأولى، 1401.

13- التاريخ الكبير, محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ), الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

14- الجرح والتعديل, أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ), طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند, دار إحياء التراث العربي – بيروت, الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.

15- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد, أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ), ت: حسام الدين القدسي, مكتبة القدسي، القاهرة, 1414 هـ، 1994 م.

16- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف, عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: 656هـ), ت: إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية - بيروت, الطبعة: الأولى، 1417.

17- لسان الميزان, أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), ت: دائرة المعرف النظامية - الهند, مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان, الطبعة: الثانية، 1390هـ /1971م.

أسأل الله العظيم أن يشد من أزري, ويلهمني الصواب, ويجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم, إنه علي كل شئ قدير.

والله الموفق والمستعان.

---

[1]([1]) وكما قيل: ليس أضر علي طالب العلم منها.

([2]) ديوانه:(161/2), وشرح المقامات: (36/3), للشريشى.

([3]) تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام, سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: 475هـ), ت: سيد كسروي حسن, دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى، 1410, ص: 59.

([4]) سورة النساء, (جزء من آية 58).

([5]) تهذيب التهذيب, أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند,الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ, ج5, ص: 280.

[66]([6]) مسند الإمام أحمد بن حنبل, أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ), ت: أحمد محمد شاكر, دار الحديث – القاهرة, الطبعة: الأولى، 1416 هـ – 1995 م, ج1, حديث رقم : 519, ص: 387.

([7]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج1, حديث رقم: 655, ص: 450.

([8]) جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن, أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ), ت: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش, دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة, الطبعة: الثانية، 1419 هـ – 1998 م, ج7, ص: 506.

([9]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج7, حديث رقم: 7681, ص: 411– 412.

([10]) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري, محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي, ت: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي), الطبعة: الأولى، 1422هـ, ج9, ص: 2.

([11]) المستدرك على الصحيحين, أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ), دار التأصيل, الطبعة: الأولى، 1435 – 2014, ج4, ص: 351.

([12]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج9, حديث رقم: 5681, ص: 493.

([13]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج7, حديث رقم: 7770, ص: 473– 474.

([14]) نفس المرجع السابق, ج1, حديث رقم: 399, ص: 332.

([15]) نفس المرجع السابق, ج2, حديث رقم: 1024, ص: 44.

([16]) ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد, قاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين المدارسي الهندي الشافعي (المتوفى: 1280هـ), مكتبة ابن تيمية – القاهرة, الطبعة: الأولى، 1401, ص: 65– 67.

([17]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج1, حديث رقم: 530, ص: 392.

([18]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج5, حديث رقم: 6201, ص: 463.

([19]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج1, حديث رقم: 443, ص: 354.

([20])مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج6, حديث رقم: 6510, ص: 68.

([21]) التاريخ الكبير, محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ), الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن, 20/19/2/1.

([22])الجرح والتعديل, أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ), طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند,دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م, 1/1/ 305.

([23]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج8, حديث رقم: 7924, ص: 59.

([24]) الفتح الرباني, 17/ 136.

([25]) نفس المرجع ص: 218.

([26]) نفس المرجع ص: 248.

([27]) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد, أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ), ت: حسام الدين القدسي, مكتبة القدسي، القاهرة, 1414 هـ، 1994 م, ج2, ص: 246.

([28]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج5, حديث رقم: 6189, ص: 423.

([29]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج7, حديث رقم: 7681, ص: 411– 412.

([30]) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف, عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: 656هـ), ت: إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية – بيروت,الطبعة: الأولى، 1417, ج1, ص: 107.

([31])جامع المسانيد والسنن, لابن كثير ج7, ص: 375.

([32])مجمع الزوائد, الهيثمي, ج2, ص: 165– 166.

([33]) لسان الميزان, أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), ت: دائرة المعرف النظامية – الهند, مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان, الطبعة: الثانية، 1390هـ /1971م, ج5, ص: 381 .

([34])مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج7, حديث رقم: 7674, ص: 404.

([35]) مسند أحمد بن حنبل, ت: أحمد شاكر, ج6, حديث رقم: 6652, ص: 211.

([36]) مجموع الفتاوي 28/ 232.

([37]) الحافظ الكبير, الإمام أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن علي بن محمد الشهير بابن ماكولا, تبحَر في الحديث والنحو والشعر حتي كان يقال له: الخطيب الثاني, من مؤلفاته: الإكمال في المؤتلف والمختلف من أسماء الرجال, مفاخرة القلم والسيف والدينار وغيرها, انظر: سير أعلام النبلاء 18/ 575, شذرات الذهب 5/ 375.

([38]) تهذيب مستمر الأوهام, ص: 59.